2,01 مليون قاعدة العملاء.. و215,6 مليون دينار إيرادات الشركة

31,6 مليون دينار أرباح «VIVA» خلال 9 أشهر

م.مزيد الحربي

الحربي: الشركة تتمتع بملاءة مالية قوية والمستويات الجيدة من الإيرادات والربحية تعكس ريادتها في سوق الاتصالات

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA، عن نتائجها المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019، حيث بلغت الإيرادات 215,6 مليون دينار، في حين بلغ صافي ربح الشركة 31,6 مليون دينار خلال فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019.

وتعليقا على إعلان هذه النتائج المالية، قال الرئيس التنفيذي لشركة الاتصالات الكويتية VIVA م.مزيد الحربي: «شهدت النتائج المالية للشركة نموا خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من العام الحالي لتصل إيرادات الربع الثالث من 2019 إلى 76,1 مليون دينار مقارنة بـ 72,9 مليون دينار خلال الربع الثاني من 2019 أي بنسبة نمو 4,3٪، كما سجل الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء نمو 11,0٪ ليصل إلى 21,4 مليون دينار خلال الربع الثالث من 2019، في حين ارتفعت أرباح الفترة نفسها إلى 11,7 مليون دينار مقارنة بـ 10,3 ملايين دينار للربع الثاني من 2019 أي بنسبة نمو 13,3٪».

وأضاف الحربي «تمكنت VIVA من تحقيق هذا النمو خلال الربع الثالث من 2019 رغم استمرار المنافسة التي يشهدها قطاع الاتصالات الكويتي والذي يعتبر من أكثر الأسواق التنافسية في المنطقة، حيث استطاعت VIVA أن تحقق مستويات جيدة في الإيرادات بالإضافة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية لخلق قيمة وعوائد أفضل لمساهميها. وقد حققت VIVA هذه النتائج بفضل تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي وتقديم حلول تقنية متكاملة، للأفراد والشركات، ودفع أعمالها إلى مجالات جديدة من النمو المستدام، عبر سلسلة من المبادرات المبتكرة التي تستهدف الارتقاء بمستوى الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجربة العملاء، وتقديم أفضل الخدمات والمنتجات التي تلبي حاجات عملائها، فضلا عن الاستثمار في البنية التحتية المتطورة لشبكة الجيل الخامس 5G، حيث تمتلك VIVA أكبر شبكة تغطية في مختلف مناطق الكويت».

وذكر الحربي: «وفي نظرة على النتائج المالية لفترة التسعة أشهر الأولى من 2019، تمكنت VIVA من تحقيق إيرادات بلغت 215,6 مليون دينار خلال فترة التسعة أشهر من 2019، كما سجل الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والإطفاء نموا بنسبة 11,3٪، حيث بلغ 59,5 مليون دينار في فترة التسعة أشهر من 2019 مقارنة بـ 53,4 مليون دينار للفترة نفسها من 2018. كما وصل هامش الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء إلى 28٪ خلال فترة التسعة أشهر الأولى من 2019 مقارنة بـ 25٪ خلال فترة التسعة أشهر من 2018. بالتالي، أثمرت هذه النتائج تحقيق صافي ربح بلغ 31,6 مليون دينار (ربحية السهم 63 فلسا) خلال فترة التسعة أشهر من 2019 وبهامش ربحية وصل إلى 15٪. هذا، وقد وصلت قاعدة العملاء لدى VIVA إلى 2,01 مليون عميل في نهاية سبتمبر 2019».

وأضاف الحربي: «استطاعت VIVA أن تحقق عوائد إيجابية لمساهميها كنتيجة للالتزام بالارتقاء بجودة خدمة العملاء وتحسين الكفاءة التشغيلية، مشيرا إلى أن تحقيق VIVA لهذه المستويات الجيدة من الإيرادات والربحية خلال فترة التسعة أشهر من 2019 يعكس ريادتها في سوق الاتصالات، وذلك تزامنا مع النجاح المبهر لإطلاق خدمات شبكة الجيل الخامس 5G لتكون VIVA من أوائل شركات الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط التي تطرح هذه الخدمة لعملائها وبأوسع تغطية في الكويت، وتضاهي أكبر الشركات العالمية في هذا المجال».

وختم الحربي: «لقد عكست النتائج المالية لـVIVA خلال فترة التسعة أشهر من عام 2019 قدرتها على المنافسة بالإضافة إلى تعزيز مكانتها كثاني أكبر شركة اتصالات من حيث حصتها السوقية من حجم الإيرادات في قطاع الاتصالات الكويتي. كما تمكنت VIVA بفعل سياستها المالية الآمنة والمستقرة، من الاستمرار في تطبيق برنامج خفض التكاليف الذي اعتمدته الشركة خلال العام السابق للوصول إلى أفضل النتائج لتعزيز الربحية من خلال اعتماد سياسة مالية متزنة وفعالة في النفقات التشغيلية والرأسمالية. ولتسليط الضوء على المركز المالي للشركة كما في 30 سبتمبر 2019، وصل إجمالي موجودات الشركة في نهاية الفترة إلى 387,8 مليون دينار كما بلغ إجمالي حقوق مساهمي الشركة 203,6 مليون دينار لتصل القيمة الدفترية للسهم إلى 408 فلوس. بالإضافة إلى ذلك تتمتع الشركة بملاءة مالية قوية والتي تعتبر من الأفضل مقارنة بشركات الاتصالات في الشرق الأوسط».

خلافاً للدول المجاورة المرتبطة عملاتها بالدولار

«بلومبيرغ»: الكويت تتمتع بمرونة كبيرة في تحديد أسعار صرف الدينار مقابل «سلة العملات»

- **«المركزي الكويتي».. أصبح الوحيد خليجياً الذي يتبع سياسة نقدية لا يمكن التنبؤ بها**
- **2,2٪ معدل التضخم المتوقع في 2020.. ووتيرة نموه محلياً الأسرع منذ نوفمبر 2017**
- **«الفيدرالي» رفع الفائدة 9 مرات منذ 2015.. والكويت رفعت سعر الخصم 4 مرات فقط**

محمود عيسى

تناولت وكالة بلومبيرغ الإخبارية سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الكويتية، التي تعتبر أعلى منه في السعودية والإمارات، نظرا لأن معظم البنوك الخليجية سارت على خطى مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي فيما يتعلق بالتخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة، إلا أن بنك الكويت المركزي أحجم عن اتخاذ مثل هذا الإجراء وأصبح البنك المركزي الكويتي الوحيد خليجيا الذي يتبع سياسة نقدية لا يمكن التنبؤ بها، غير انه قد يتماشى خلال هذا الأسبوع مع سياسة التسعير السائدة.

ومضت الوكالة الى القول بأنه في منطقة اعتادت معظم دولها اتباع إجراءات الاحتياطي الفيدرالي لحماية ربط عملاتها بالدولار، فقد تفردت الكويت عن دول مجلس الخليج الأخرى، حيث بقيت على موقفها عندما تم تخفيض أسعار الفائدة الأميركية في شهري يوليو وسبتمبر.

لكن الآن، في ضوء التوقعات السائدة على نطاق واسع بإعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي تخفيضا آخر غدا الأربعاء، فإن من المرجح أن تتخذ الكويت الإجراء ذاته، حتى مع تسارع معدلات التضخم في البلاد.

وفي هذا السياق، قال رئيس الأبحاث في شركة المركز المالي راغو مانداجولاثور لـ«بلومبيرغ» انه نظرا لتزايد الضغوط على تكاليف التمويل في البنوك الكويتية ومع توقع النمو الاقتصادي لهذا العام عند مستوى أعلى بقليل من الصفر، فإن احتمالية التيسير النقدي لأول مرة منذ 2012 تبقى «مرتفعة للغاية»، وخلافا لربط الدول المجاورة عملاتها بالدولار، فإن الكويت تسيطر على سعر صرف الدينار مقابل سلة عملات غير معلنة، ما يعني أن لديها مرونة أكبر في تحديد الأسعار.

وأضاف مانداجولاثور: «ربما لم يكن المسؤولون في الكويت قلقين بدرجة كبيرة بشأن النمو وقد تكون إدارة السيولة هدفا أكثر أهمية، لكن الأولوية ستعود على الأرجح إلى النمو الآن».

وبعد تخليها عن جولتين متتاليتين من التيسير النقدي، فإن سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الكويتية أعلى بحوالي 60 إلى 70 نقطة أساس من تلك السائدة في السعودية والإمارات.

وفي حين رفع البنك المركزي سعر الخصم مرة واحدة فقط العام الماضي بمقدار ربع نقطة مئوية ليحافظ على ثباته منذ مارس، فقد رفع سعر إعادة الشراء – وهو سعر أساس للودائع – بمقدار 100 نقطة أساس تراكمية في عدة مراحل منذ ديسمبر 2017.

زيادة الضغوط

ونتيجة لتفاقم عمليات السحب من الودائع الحكومية، فقد ارتفعت تكلفة تمويل البنوك الكويتية، فضلا عن انخفاض صافي هامش الفائدة، وهو مقياس لربحية القروض، وفقا لتقرير المحلل في وكالة «بلومبيرغ إنتليجنس» ادموند كريستو، الذي قال إن «هذا الوضع قد زاد الضغوط على جميع البنوك الكويتية، فإذا قام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم دون تغيير سعر إعادة الشراء، فمن المحتمل أن يكون المودعون أكبر المستفيدين على حساب هامش ربحية البنك وعوائد المساهمين».

وزادت الوكالة أن الكويت خلافا لمعظم جيرانها لم تستجب لقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي عندما رفع تكاليف الاقتراض 9 مرات منذ 2015، وبدلا من ذلك رفعت سعر الخصم 4 مرات فقط. وكان السعر الذي تحدده السياسة الاسمية للكويت عند 3٪ – وهو مستوى لم تصله السعودية خلال دورة التشديد المالي – لأكثر من عام ونصف العام.

لكن بعد تعديلها وفقا لمعدلات التضخم، فإن تكاليف الاقتراض في الكويت تعتبر أدنى بالفعل منها في السعودية، التي شهدت انخفاضات سنوية في نمو الأسعار كل شهر خلال العام الحالي. وعلى النقيض من ذلك، كانت وتيرة نمو التضخم في الكويت هي الأسرع منذ نوفمبر 2017. وقد يكون هناك ارتفاع أكبر قادما، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل التضخم 2,2٪ العام المقبل، مرتفعا من 1,5٪ في عام 2019 و0,6٪ فقط في 2018، وفقا لآخر تقديراته للنظرة المستقبلية.

وعندما ترك البنك المركزي سعر الخصم دون تغيير في سبتمبر، قال صناع السياسة الكويتيون إنهم يريدون «تحسين البيئة المواتية للنمو» و«ضمان استمرار جاذبية العملة الوطنية» لتحقيق المدخرات.

أما بالنسبة للاقتصاد الذي شهد انكماشا في 2017، مع توقعات بنمو 0,6٪ فقط هذا العام، فقد يكون هناك المزيد من الارتياح في طريقه في نهاية المطاف.

وختمت «بلومبيرغ» بالقول ان مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لم يصرحوا بالكثير عن احتمال إجراء خفض ثالث لسعر الفائدة عند اجتماعهم هذا الأسبوع، ووضع المتداولون في اعتبارهم تخفيضا بربع نقطة مئوية في الاجتماع القادم، وهو ما سيطابق تحركات الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في شهري يوليو وسبتمبر.

«المركزي» يصدر سندات بـ 200 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي تخصيص آخر إصدار لسندات وتورق البنك المركزي بقيمة 200 مليون دينار.

وحسب بيان للمركزي، فقد بلغ أجل الإصدار 3 أشهر، بمعدل عائد 3٪.

ويتوافق أجل الإصدار والعائد عليه مع آخر سندات طرحها البنك المركزي يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي بقيمة 240 مليون دينار.

و«سندات وتورق مقابل» هي سندات محلية يطرحها «المركزي» للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي الكويتي لتنظيم السيولة لسحب ما يزيد من السيولة في السوق.

وتستخدم تلك السندات أيضا في ضخ سيولة إضافية باسترداد تلك السندات من البنوك، ودفع قيمتها بعد خصم العائد، كما تمثل إحدى الأدوات لتنفيذ السياسة النقدية المتعلقة بأسعار الفائدة.